النزاهة تُعلن نتائج مكافحة الفساد بالعراق خلال أول نصف من "2021"

صرّحت هيئة النزاهة ،اليوم الخميس، عن تفاصيل إنجازاتها وأعمالها التحقيقية والقانونية والوقائية والتثقيفية للنصف الأول من العام 2021.

وقالت الهيئة في بيان اليوم، إن: "الأموال العامة التي استرجِعت أو التي كشفتها وتلك التي صدرت أحكامٌ قضائيّـَةٌ بردّ ِها والتي منعت وأوقفت الهيئة هدرها والتي تمّ َت إعادتها إلى حساب الخزينة العامة بلغ مجموعها (253,586,273,259) مليار دينارٍ، و (4,920,096.137) أربعة مليارات دولارٍ خلال هذه المدة حصراً"، مشيرة إلى أنها "نظرت في (25,490) بلاغاً وإخباراً وقضيّـَةً جزائيّـَة".

وأضافت أن "عدد البلاغات كان (1,887) بلاغـــاً، فيما بلـــغ عدد الإخبارات (9,890) إخباراً، أما القضايا الجزائيّـَـة فبلغت (13,713) قضيّـَـة مع المُدوّ َر منها".

وأوضحت أن "عدد المُتّ َهمين المحالين على محكمة الموضوع - الجنح والجنايات - ، إذ بلغ عددهم (1775) مُتّ َهماً"، فيما بيّ َنت أنّ َ "تحقيقات الهيئة قادت إلى إصدار السلطات القضائيّـَة (858)

أمرَ قبضٍ، نُفّـِذ منها (455) أمراً خلال النصف الأول للعام الحالي، وبلغ عدد أوامر الاستقدام القضائيّـَة الصادرة بناءً على تحقيقات الهيئة خلال المدة ذاتها (3208) أمراً، نُفّـِذَ منها (2098) أمراً، فضلاً عن إصدار (675) مذكّـَرة توقيفٍ قضائيّـَة".

وأشارت إلى أن "عدد المُتّـَهمين والقضايا الجزائيّـَة والمبالغ التقديريّـَة والقضايا المشمولة بقانون العفو العامّ، بلغ (256) مُتّـَهماً ومحكوماً في (73) قضيّـَة جزائيّـَة".

وذكرت الهيئة أنها "نفّـَذت (497) عمليّـَةَ ضبطٍ، وأنّـَ عدد المُتّـَهمين في تلك العمليات بلغ (247) مُتهماً، مُعزّـَزاً بالمبرزات الجرمية التي تمّـَ ضبطها وتثبيتها في محاضر الضبط الأصوليّـَة التي تنظمُها فرقُ الهيئة المُقدّـَمة إلى الجهات التحقيقيّـَة"، مؤكدة أنها "عملت في المدّـَة ذاتها حصراً على (92) ملفاً خاصّاً بالهاربين المطلوبين في قضايا الفساد، جُهّـِزَ منها (21) ملفاً و(71) منها قيد الإعداد، فيما عملت في الوقت ذاته على (217) ملفاً لاسترداد الأموال المُهرّـَبة".

وبشأن الذمم المالية للمسؤولين فقد تسلمت الهيئة "(27020) استمارة كشف الذمّـَة الماليّـَة، حيث كانت نسبةُ استجابة رؤساء الجمهوريّـَة والوزراء ومجلس النوّـَاب والسلطة القضائيّـَة ونائبي رئيس مجلس النوّـَاب والوزراء (100) بالمائة، فيما كانت نسبة استجابة رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارةٍ ومن هم بدرجة وزيرٍ (87,5) بالمائة، أما أعضاء مجلس النوّـَاب فكانت نسبة استجابتهم (76,5) بالمائة، إذ أفصح (244) نائباً فقط عن ذممهم الماليّـَة من مجموع (319) نائباً حتى منتصف العام".ة

ولفتت إلى أنها "قامت بمراقبة سلامة البيانات وصحتها المُقدّـَمة في كشوفات الذمم الماليّـَة لـ (2023) مشمولاً توزّـَعوا بين (49) جهةً، مُسلطاً الضوء على مشاريع التشريعات والقوانين المنجزة والمقترحة من قبل الهيئة والإجراءات المُتّـَخذة بصددها خلال المدّـَة ذاتها، كما تضمّـَن التقرير النشاطات التوعويّـَة التثقيفيّـَة التي أطلقتها الهيئة خلال تلك المدّـَة".

وأشار بيان الهيئة إلى أن "المادة (21) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع نصّـَت على (يقدم رئيس الهيئة تقريراً سنوياً إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء خلال120 يوماً من تاريخ انتهاء السنة)، ويتضمّـَن ملخصاً حول نشاطات الهيئة وإنجازتها في الميدان التحقيقي، وفي ميدان تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة وأخلاقيات الخدمة العامّـَة، وفي ميدان ملاحقة الكسب غير

المشروع، وتتيحه لوسائل الإعلام والجمهور".